

2 -مقابلة مع الناشطة في الجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء.

فاطمة أكوراي : لم يعد ممكنا السكوت عن تعنيف النساء

في هذا الحوار، تؤكد فاطمة أكوراي، فاعلة جمعوية وعضو مركز الاستماع والتوجيه والإرشاد القانوني التابع للجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، أن ممارسة العنف ضد النساء ظاهرة ما زالت تنهك الكثير من المجتمعات، وليس المغرب وحده، إلى درجة أن هناك من يقيس عدد النساء والفتيات المتوفيات بالعنف بضعف عددهن متوفيات بالأمراض المزمنة وحوادث السير

وتحدثت أكوراي عن دور مراكز الاستماع التي انتشرت عبر المملكة في تخفيف بعض معاناة النساء اللواتي يتعرضن للعنف، ومساعدتهن على تحمل الصعاب وتلقينهن مبادئ الاعتماد على النفس ومواجهة العنف بمحاربة الأمية والتحسيس والتوعية

* كيف يمكن تحديد مفهوم العنف؟

- العنف ضد النساء هو كل اعتداء يمكن أن يصيب المرأة جسديا أو معنويا أو نفسيا، فهو بشكل عام عمل وحشي ومهين له تأثيراته السلبية على الأم على الأطفال على الأسرة وعلى المجتمع ككل
إذن، العنف ضد المرأة هو هدر لكرامتها وهضم لحقوقها كإنسان له الحق في التعبير والتحرك والعيش الكريم، هو كذلك هدر لمواطنتها، وبالتالي هو أمر يجب أن يناهض بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة إنه عنف يتخذ عدة وجوه، فهو عنف مادي ومعنوي، جسدي وجنسي، اقتصادي واجتماعي، قانوني وسياسي

نعم إنه كل هذا وبالتالي فمواجهته يجب أن تكون على جميع الأصعدة
إنه الأفة التي تكرر التمييز ضد المرأة، وتكرس ضعفها كبنية فيزيولوجية لا تستطيع الدفاع عن نفسها، وبالتالي تكون مواطنة من الدرجة الثانية في المجتمع، يعتبر العنف في حقها شيء مشروع وهذا ما أكدته، مثلا، بعض انتقادات رجل الشارع للحملة الوطنية لمواجهة العنف ضد المرأة التي تنظمها كتابة الدولة المكلفة بالأسرة كل سنة، الذي كان يرد على الحملة بأنها فقط «جاءت لتزيد من دساسة المرأة، وأنه إذا كانت هذه المرأة تستحق الضرب فلزوجها كامل الحق في تأديبها
كما يعتبر هذا العنف حق شرعي وديني، يقرنونه بواجب الطاعة للزوج وواجب الخنوع والامتثال، بينما الدين والشرع براء من كل هذا

* احتدام هذه الأفة كانت وراء خلق مراكز الاستماع بالمغرب إذن، ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المراكز أو الجمعيات المختصة لحماية النساء من العنف؟

- بالفعل، لم يعد من الممكن السكوت عما تتعرض إليه النساء، أو عن هذا الوضع الشاذ في المجتمع، وهذا ما دفع الحركة النسائية إلى تعميق التفكير فيما يمكن أن يقدم من حلول لهذه المعضلة التي تبدو بالنسبة إلي شخصا أخطر من باقي الأفات الاجتماعية الأخرى

تأسس أول مركز للاستماع سنة 1995، بالبليضاء وهو المركز الذي كان يعرف بمركز الاستماع والإرشاد القانوني، وعرف فيما بعد بالجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء
واليوم يصل عدد هذه المراكز إلى حوالي 50 مركزا عبر كل التراب الوطني
وفي الحقيقة، تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في التقليل من حدة العنف ضد النساء، على الأقل على مستوى فضح المسكوت عنه

لقد كان الموضوع، من قبل يعتبر من الطابوهات، رغم أن العنف كان دائما متجذرا في كل المجتمعات وكل الحقب التاريخية، ولعل خير دليل على هذا التجذر هي صورة ذلك الرجل البدائي خلال عهد ما قبل

التاريخ وهو يحمل عصا ويسحب رفيقته في الأرض من شعرها
تعبير عن الوحشية والتسلط الذي كان للرجل على المرأة
لكن لم يكن أحد يجروء على إثارة الموضوع خاصة في ما يتعلق بالعنف الزوجي، حتى الأسرة التي من
المفروض أن تحمي ابنتها، تعتبر أن على المرأة أن تحافظ على بيتها حتى لو كلفها الأمر رسم خطوط
زرقاء على جسمها
أيضاً، غالباً ما يكون الفقر عاملاً للسكوت عما تتعرض له المرأة، لأنها تعرف جيداً أن لا معيل لها
ولأولادها، إن هي تجرأت على البوح، وتسببت جرأتها هاته في طردها من بيت الزوجية، خاصة وأنا
نفتقد إلى مراكز إيواء لهؤلاء النساء إلى حين إيجاد حل لوضعيتهم وبالتالي، فإن مراكز الاستماع لا يمكن
أن تقوم بأكثر من الإنصات والتوجيه وتعريفهم بحقوقهن التي يضمنها لهن القانون، وهذا دور مهم إلى
جانب ما تقوم به في مجال التوعية والتحسيس بهذا الخطر لدى الرأي العام ثم مناصرة القضية لدى
أصحاب القرار للتحرك من أجل إيجاد استراتيجيات تساعد على التقليل من عدد ضحايا العنف
أيضاً، تلعب المراكز دوراً في توعية المشتكيات اللواتي يفدن عليها، وتلقينهن مبادئ الاعتماد على النفس
بدل أن يشككن دائماً ضحايا، وأن يكون شخصية قوية قادرة على مواجهة هذا العنف بدل الاستسلام، لأننا
لا نريد امرأة تشتكي دائماً وتنتظر من الآخرين الحل، بل يجب أن تتعلم المواجهة واستخلاص العبر من
المواقف التي تواجهها، حتى تكون مسؤولة وفي مستوى التحديات
لأن مراكز الاستماع ليست لإعطاء الصدقة بل للمساعدة والتوجيه وللتحسيس والتكوين

* كيف تقيمين النتائج المحققة من قبل مراكز الاستماع حتى اليوم؟ هل تلمسين أن هناك وعياً بهذا الدور
من طرف النساء؟

- هناك وعي بطبيعة الحال بهذا الدور، لكن ليس هذا فقط، بل هناك اعتراف حتى من قبل الدولة، ولعل
الاستراتيجية التي أعدتها كتابة الدولة المكلفة بالأسرة حول الموضوع خير دليل على هذا الاعتراف إذ
تقوم بها الدولة بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني وخاصة مراكز الاستماع،
إذن هكذا يكرس الاعتراف بهذا الدور والوعي به لا من قبل الدولة ولا المجتمع المدني أو المشتكيات
أنفسهن

فكما قلت سابقاً لم يعد الحديث عن العنف ضد المرأة محظوراً، أكثر من ذلك هناك رجال وعوا بهذا
الدور، وأعطيك مثال ذلك الأب الذي قدم إلى الجمعية مصحوباً بابنته، يريد للمعتدي عليها أن يؤدي ثمن
اعتدائه عن طريق القانون فلجأ إلى الجمعية كي تمهد له الطريق، ولكي تساعد ابنته على تجاوز هذه
المحنة دون أن تترك آثاراً سلبية على نفسياتها مقتنعاً تماماً بأن ابنته كانت ضحية مجرم، كما أنه لا يرضى
بتزويجه ابنته كنوع من الحلول التي غالباً ما تتم في هذه القضايا، مؤكداً لنا أن هذا الزواج سيزيد من
تعاسة ابنته وأنه قد يطلقها بعد مدة قصيرة، وعوض أن يكون أمام مشكلة واحدة سيصطدم بمشاكل أكبر
طلاق ونفقة وإهمال. وأضيف أن رجال الأمن أو الدرك هم أنفسهم أصبحوا يعون دور مراكز الاستماع،
إذ يحيلون علينا الحالات التي ترد عليهم لكي نوجه المشتكية أو نقدم لها النصيحة، في الوقت الذي كانوا،
فيما قبل، يزيدون من معاناة المرأة التي تريد أن تحتمي بهم باعتبار أنها امرأة ساهمت في استفزاز زوجها
لكي يضربها أو يحاول قتلها أو شيء من هذا القبيل
ولا ننسى خلايا الاستماع التي تتواجد في مخافر الشرطة اليوم، وفي بعض المستشفيات مثل ابن رشد
ونسعى إلى تعزيز هذا التواجد على مستوى الثانويات التعليمية في نوع من التواصل مع التلاميذ
وتحسيسهم بخطورة الظاهرة

* ما هي المراحل التي يقوم بها المركز ابتداء من فتح الملف أول يوم للمشتكية؟

- أولاً نبدأ بالاستماع، كما يدل على ذلك الاسم الذي يحمله المركز، فأول شيء نعطيه الأولوية هو
الإنصات للمشتكية

تقوم آنذاك المستمعة بفتح ملف، وتبدأ في الاستماع فقط لا تتكلم ولا تعلق، ولا تبدي أي ملاحظة أو حكم قيمة، وذلك لتفادي التأثير عليها، إذ قد لا تحتاج هذه المشتكية أكثر من دعم نفسي وليس إلى اللجوء إلى القضاء مثلا

المهم عليها أن تأخذ القرار بنفسها
كما أن المستمعة لا تجبرها على تقديم اسمها الحقيقي إذا أرادت التكتم عليه
لأن هناك من تقدم إلى المركز خلسة ولا تريد أن يعرف أحد من أقربائها أو زوجها بالأمر

بعد الإنصات تأتي مرحلة التوجيه حسب اختيار المشتكية، فإما أن تتوجه الطيبية النفسانية أو إلى المحامية

* ألا تتدخلوا في إجراء محاولة الصلح بين المرأة وزوجها مثلا؟

- هذا ممكن بالنسبة إلى مراكز الاستماع إذا طلب أحد الطرفين ذلك، لكن قد لا يكون الأمر من اختصاصات المركز، فدور الوساطة الذي يتم عن طريقه إصلاح ذات البين يحتاج إلى متخصصين
ثانيا، فقليلا ما يفد على المركز الطرفين معا بحثا عن الصلح

* ما جعلني أطرح السؤال هو أن هناك انتقادات توجه لهذه المراكز من قبل المناهضين لقضية المرأة
مثلا، متهمين هذه المؤسسات بكونها تخرض المرأة على زوجها وتساعد على تشتيت الأسرة بدل لمّها؟

- دورنا اتجاه الأسرة قوي، وحين نساعد المرأة على التعرف على حقوقها والدفاع عن نفسها بالطرق القانونية أو تلقينها تجنب العنف الذي يمارس عليها، لا يعني ذلك أننا نريد هدم بيتها، أي بيت هذا الذي يقوم على عدم الاحترام والضرب والشجار يوميا؟ إن دور المركز هو تعليم المرأة كيف تتفادى العنف كما قلت سابقا، بالإضافة إلى توعيتها وتحسيسها بقيمتها داخل المجتمع، والدليل على أننا لا نخرض المرأة على زوجها هو أن المستمعات لا تصدرن أي حكم قيمة على الزوج أو المعتدي وتترك حرية القرار للمشتكية أولا وأخيرا

* في تقديرك، كم من النساء تطرق باب المركز يوميا؟

- لا يمكن الحسم أو تقدير رقم معين، لكن مثلا بالنسبة إلى مركز الاستماع والإرشاد والتوجيه القانوني التابع للجمعية المغربية لمناهضة العنف، يمكنني أن أقدم رقما يصل إلى 743 امرأة استقبلت في الفترة ما بين يناير ويوليوز 2006

وفي الكثير من الأحيان يستقبل حوالي 30 امرأة يوميا
ما أريد الإشارة إليه هو أن عدد الوافدات على مراكز الاستماع تزايد بشكل كبير في الوقت الذي كان ينتظر تقلص هذا العدد، بحكم تضاعف أعداد المراكز في كل المدن، لكن لوحظ هذا التزايد بعد صدور المدونة التي ساهمت في إعطاء حقوق للمرأة من الناحية القانونية، فازدياد الوعي ساهم في ازدياد الإقبال على هذه المراكز وكذا الحملات الوطنية لمناهضة العنف
ومع ذلك أعتقد أنه لا زالت هناك حالات كثيرة تعاني في صمت وتخبي جراحها داخل جدران البيت وخاصة تلك النساء اللواتي يعشن في البوادي أو الفقيرات جدا

* في نظرك، ما هي الآليات التي من شأنها المساعدة على احتواء مظاهر العنف ضد المرأة؟

- أعتقد أن أهم شيء هو أن نتحدث عن العنف، أي أن لا نتكتم عليه، يجب على النساء أن يعين ذلك جيدا وعلى الدولة أن تجعل أولى أولوياتها تكسير هذا الطابو، عبر البحث عن استراتيجية إعلامية تحسيسية قادرة على تبليغ الرسالة إلى هؤلاء النساء حتى يشعرن بأن هناك ضمانات لحمايتهن إن هن تكلمن، أعني

استراتيجية دائمة وليس حملات موسمية مرة في السنة
على الحملات الإعلامية أن تستمر 12 شهرا على 12 شهرا، على شكل وصلات تعرف بأن هناك مراكز
استماع مفتوحة كل يوم، وأن هناك رقما أخضر يظهر على الشاشة من حين لآخر، وأعتقد أن هذا ما
سيضمن فضح العنف ليس الزوجي فقط، بل سيشرح كل من رأى شخصا يعتدي عليه سيبلغ السلطات
المعنية بذلك، كيفما كانت صفته أي حتى ولو كان المعتدي زوج المعتدى عليها
فلا يعقل أن يظل المواطنون سلبيون في مواجهة العنف في الشارع
إننا نعلم أنه كلما ادعى رجل يعتدي على امرأة بأنها زوجته إلا وتصرف الناس وكأن هذا حق، وبالتالي لا
ينبغي التدخل في حياتهم الخاصة

هناك تدابير أخرى أرى بأنها كفيلة بالتقليص من حدة العنف الممارس على النساء، مثل محاربة الفقر
خاصة في صفوف النساء، ومحاربة الأمية، إضافة إلى إنشاء مراكز للإيواء خاصة بتلك النساء اللواتي
يتردهن الزوج من البيت، وإنشاء خلايا استماع بكل المستشفيات ومخافر الشرطة والمؤسسات التعليمية
أيضا نريد أن تعطى لمراكز الاستماع الوضع القانوني الذي يجعلها تنصب كطرف مدني في قضايا العنف
ضد المرأة، لأنه حاليا لا يمكن لمركز الاستماع أن يتقدم للمحكمة كشاهد حتى ولو عاين حالة خطيرة
وردت عليه

لكن أعتقد أن تغيير العقليات يبقى عاملا أساسيا في الحد من مظاهر العنف ضد النساء، وهذا أمر مرتبط
في الواقع بالمناهج التعليمية التي يجب أن تتضمن برامج للتربية على المساواة والمواطنة

* ما هي إمكانيات مراكز الاستماع المادية للقيام بكل هذا الدور؟

- عموما كل الأعضاء المنتمين إلى الجمعية هم متطوعون لخدمة القضية، وبالتالي فهم يساهمون
بانخراطاتهم في تمويل المركز ليساعدوا على تكاليفه من كراء وماء وكهرباء واتصالات وحتى في أجرة
الطاقم الإداري الذي يسير المركز
الدعم الذي نحصل عليه هو الدعم من المنظمات الأجنبية التي تساهم معنا في إطار الشراكة، ونحصل
على هذا الدعم على أساس مشاريع نتقدم بها إليها
أما بالنسبة إلى دعم الدولة، فيبقى جد ضئيل فضلا على أن كل الجمعيات لا تستفيد منه، ولا ندري ما هي
المعايير التي يتم الاستناد عليها لاختيار الجمعيات المستفيدة

* إذن، ما هي التحديات الحقيقية التي تواجه هذه الجمعيات للقيام بدورها كاملا وتحقيق أفضل النتائج؟

- إنه أولا وقبل كل شيء التحدي المادي، فكما ذكرت إمكانياتنا محدودة جدا، وقد تتوقف المساعدات
الدولية التي تحدثت عنها، على اعتبار أن المغرب حقق تقدما مهما في مجال الحد من العنف ضد النساء،
ولم يعد يحتاج إلى الكثير من الدعم، وبالتالي ستصرف وجهتها نحو بلدان جديدة في الشرق الأقصى أو
جنوب إفريقيا

إذن فكل التخوف من فقدان هذا المورد، لهذا أقترح شخصيا على كل الجمعيات المعنية أنه يلزمنا إلى
جانب التوعية وتقديم الدعم النفسي والاستشارة القانونية، أن نبحث إمكانات تطوير أنشطة مدرة للدخل
بالنسبة إلى النساء ضحايا العنف أولا، لتستفدن من مثل هذه المشاريع شخصيا، ثم لتتمكن الجمعية من
الحصول على نسبة معينة من التمويل الذاتي، إنها الطريقة المثلى للاعتماد على النفس لا بالنسبة إلى
الجمعية ولا بالنسبة إلى المستفيدات
أيضا نحتاج إلى وضع قانوني يضمن لها أن تكون طرفا مدنيا، فمثلا لا شيء يحمي الجمعية في حالة ما
إذا تعرضت لاتهام من قبل أحد الأزواج لدى القضاء بأنها هي المحرصة لزوجته ضده

* ما هو تقييمك للمستوى الاجتماعي للمعنفات بشكل عام؟ - في الواقع، العنف ضد النساء لم يستثن حتى
الآن أي فئة، فنحن نجد أنفسنا دائما أمام جامعيات وأمام أستاذات في الثانوي، كما نصادف العاملات

وخدمات البيوت والعاطلات
إنها شرائح من كل المستويات
صحيح أن الهدف من اللجوء إلى المركز يختلف من امرأة إلى أخرى، فمثلا قد تحتاج هذه المثقفة أو فقط
مساعدة نفسانية أو فقط لمن يستمع إليها، كما أن منهن من تجهل بالفعل المسائل القانونية، وبالتالي تحتاج
إلى إرشادات في هذا الباب
في حين أخريات من مستوى اجتماعي متدني تطلب بالفعل مساعدة قانونية يعني غالبا ما لا تعرف أين
تذهب وما هي الخطوات الواجب اتخاذها لتواجه هذا المعتدي
أيضا تفد على مراكز الاستماع نساء من أعمار مختلفة، وأعطيك مثال تلك المرأة التي تبلغ الثمانين من
عمرها، جاءت تشتكي ابنها وحفيدها اللذان يعنفانها باستمرار حتى تمدهما بالنقود من أجل شراء
المخدرات
لكن إذا كانت تفد على هذه المراكز كل الفئات العمرية وكل الشرائح الاجتماعية والمستويات الثقافية، فإن
أغلب الحالات هي من مستوى اجتماعي متدني

* ألا ترد على المراكز حالات عنف ضد الرجال؟

- لحد اليوم، لم نستقبل أي حالة ذكورية لكن أعتقد أن هذا لا يعني أنه ليس هناك رجال معنفين، فقط
المجتمع الذكوري الذي نعيشه لا يسمح لهذا الرجل بالبوح بذلك، اللهم تلك الحالات التي تعرض على
المستشفيات أو جرائم القتل التي تقوم بها النساء في حق أزواجهن
لكن الواقع الذي يفرض نفسه هو أن النساء هن أكثر عرضة للعنف من الرجال، وهذا ليس في المغرب
وحده بل في جميع الدول حتى تلك المتقدمة، وقد أثبتت الوقائع أن المتوفيات بسبب العنف يمثلن أضعاف
من يمثلن بسبب الأوبئة أو الحروب أو حوادث السير، بمعنى أن العنف ضد النساء وخاصة العنف الزوجي
يبقى من أهم أسباب الوفيات.